الكلمة/ المصطلح، المعنى/ المفهوم- مقاربة مفهومية-

Word/ term, meaning/ concept-coceptual approach-

عبد الوهاب حنك*

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)، abdelelwahabha@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/27 تاريخ القبول: 2021/09/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تقوم إشكالية المقال على محاولة تحديد دقيق لمصطلحي الكلمة والمصطلح، بهدف التقريب بينهما، بعد الذي ساد من أنهما وحدتان متضادتان، ثم علاقة كل منهما بالآخر، وفق ما يتوفر من خصائص مشتركة، من مثل المجال، وأثر كل ذلك في الترجمة بهدف تحقيق المنوط منها.

كلمات مفتاحية: الكلمة، المصطلح، المعنى، المفهوم.

Abstract:

The problem of the article is based on an attempt to accurately define the terms of the word and the term, with the aim of bringing them closer together, after whatprevailed that they are two opposing units, then their relationship with the other, according to the available common characteristics, such as the field, and the effect of all this on translation, and activating them in order to achieve the required Of which.

Keywords: Word; The term; the meaning; Concept.

مقدمة:

حين ظهرت المصطلحية/**terminology** كعلم قائم بذاته مع بروز الثورة الصناعية ظهرت معها إشكاليةُ التفريق بين أمرين اثنين، هما الكلمة والمصطلح، ولم تُقم المصطلحية مبادئها أساسا إلا بتحديث الأطُر الفاصلة بينهما، لا لأولئك

المؤلف المرسل*

المتخصصين في المجالات العلمية التكنولوجية، ولا للسانيين القائمين على أمر اللغة عامة ومتخصصة، لقد انحصر الأمر في فئة المتلقين وخاصة بصنفها الأكاديمي، ولعلَّ المطَّلع على أمر تعليمية المصطلح في المعاهد المتخصصة والجامعات سيلحظ للوهلة الأولى ذلك العسر الكبير في إقامة الحدود البينة بين نمطين اثنين من أنماط الكلام، ينفصلان تماما عن بعضهما، بله أنهما يعدَّان حجر الأساس لعلمين مختلفين هما المعجمية **lexicology** والمصطلحية **terminology**

تقوم إشكالية البحث على طرح تساؤلات متعددة أهمها:

مَا الكلمة؟ وما المصطلح؟ وما تلك الفوارق المفهومية الشاسعة التي لا تجعل منهما شيئا واحدا؟

مَا الفرق بين المعنى الذي نسبه المختصون للكلمة دون سواها وبين المفهوم الذي يختص به المصطلح؟

هل يفرض مفهوم المصطلح حمولته المفهومية المتخصصة، لدرجة أنه يتخلص من كل تلك الدلالات التي كان يحملها جذره اللغوي، أو حتى مفهومه في سبق من علوم مرَّ بها؟

إننا نحتمل أن يكون المصطلح حمَّالا ولو لأدنى جزئيات المعنى التي مرَّ بها في المعجم، والتي علقت به في حقول أخرى ولجها، إننا نتحدث ههنا عن أحد أكثر المجالات إثارة للتحليل والنقاش، اللسانيات وما استعاضت به من مصطلحات الحقول التجريبية كالطب، والرياضيات، والأحياء وغيرها.

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

الكلمة/ المصطلح: المعنى/ المفهوم:

يتجه اللِّسانيون في الثقافة العربية إلى الفصل بين هذه التسميات بحواجز بائنة، تحدد السمات/ الخصائص الدلالية لكل منهما، إذ تنطلق مبدئيا من النظر إلى المصطلح على أنه يقع في مستوى أعلى باعتبار التخصص المنوط أو المشروط به، والذي لا يخرجه من دائرة المعنى (معنى معجمي/ معنى عُرفي) الذي هو محل اختصاص الكلمة، وإنما يخصه بتصور معين تنفرد بمعرفته مجموعة قليلة من الناس.

يلزمنا ههنا أن نطرح أهم سؤال في المصطلحية المعاصرة: هل المصطلح _باعتباره يخالف الكلمة_ بارتقائه من الناحية الدلالية إلى ما يسمى التصور، ينفصل بصيغة كلية عن الدلالة الأولى التي تحملها الكلمة، سؤال لطالما عرضت إجابته أمامنا بشكل عفوي من خلال ما هو مكتوب من التراث اللغوي العربي، إنه المجاز وهو أحد أهم آليات صناعة المصطلح في العربية، هو «الذي يربط بين نقل المصطلح من معنى لآخر لوجود مشابهة بينهما كما قال به الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات»[1]، والمشابهة ههنا هي ما تجيبنا عن السؤال المطروح دائما، والتي تقضي أن يحملَ التصور المبتكر بعض سمات دلالية من مَعينه الأول إلى حقله المتخصص.

من الناحية المعاكسة، واحتكاما لمنطق التساؤل، يُفرض علينا القول: هل إن المنحى التصاعدي الذي تتخذه هذه المشابهة من نقل بعض السمات من المستوى السفلي (الكلمة) إلى المستوى العلوي (المصطلح) ينفي بصفة قطعية إمكانية احتوائها – الكلمة- على بعض السمات التصورية، إنه لحد اللحظة لم يجزم اللسانيون بهذا، ولا المصطلحيون أيضا، بل إن كثيرا منهم يفترض كثيرا من الإيجاب في هذه المسألة، أي في إمكانية استيلاء الكلمة على سمات تصورية ومفهومية، لا يسعنا هنا غير القول:[2] إنه لا ينبغي التسليم بأن معنى الكلمات يفتقر إلى المعنى التصوري، وذلك إلى حين ثبوت العكس.

حينما يُذكر التصور نستحضر أنه كتسمية في حقل الدراسات الاصطلاحية هو منتهى ما يصل إليه العقل (التفكير) في مجال صناعة المصطلحات، والمشكلة الحقيقية في هذا المصطلح هو غيابه عن ساحة التداول في الحقل اللساني، لذلك نجده مبهما في أفهام كثير من المتلقين من طلبة اللسانيات والدراسات الاصطلاحية بالخصوص، وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلح المفهوم، بينما يحتل مصطلح المعنى موقعا جيدا من ناحية فهمه من المتلقين، ولو أن المختصين في المجال عمدوا إلى التقريب بين ثلاث مصطلحات هي في الأصل تنتمي إلى نفس الحقل المفهومي، وهي التصور، المفهوم، والمعنى، لكان أيسر على المتلقي فهمها وضبطها في مجالها المعرفي، ذلك أن الانطلاقة من ههنا في محاولة ضبط العلوم وتخريجها بأجهزة اصطلاحية ومنظومات مفهومية متفردة.

لقد كانت الأجهزة الاصطلاحية والمنظومات المفهومية تتشكل سريعا عند العرب، وبشكل متين أيضا، يجعل من الصعب بمكان العثور فيها على نقطة الانطلاق،

أو استطاعة تفكيك عنصر عن آخر لترابطهما مفهوميا، وما قاله عبد الرحمان الحاج صالح من نشوء النحو العربي في فترة لا تزيد عن مائة سنة خير دليل على ذلك، خصوصا بتلك البراعة في شمولية المسائل ومعالجة مختلف الظواهر، وكذا الأساس الذي قام عليه، ومن المحتم أيضا أن نقول أن جهازه الاصطلاحي قد اكتمل قبل ذلك، لأن قيام العلوم يفرض قيام منظوماتها المفهومية والمصطلحية سلفا.

إن مشكلات المصطلحية المعاصرة متعددة، إذ لم تقارب المصطلحية في مفاهيم عدة، من بينها معجم مصطلحاتها المتمثل في المفهوم والتصور، والمنظومة المفهومية، وكذا الجهاز الاصطلاحي، ليس هذا من الناحية التطبيقية فقط، وإنما نظريا كذلك، وهذا أبسط شيء كان بالإمكان إقامته.

في المقابل نجد هذا الأمر مجسدا بجانبيه العملي الإجرائي والنظري في التراث اللغوي العربي، حيث لم يقم علم من العلوم الدينية واللغوية إلا وقامت معه منظومة مفهومية وجهاز اصطلاحي، ولكن حتما بغض النظر عن تلك المصطلحات القاعدية التي شكلت مشتركا بين عدد من العلوم، فمثلا نجد أن الاشتراك الاصطلاحي بين علم أصول الفقه وعلم أصول النحو والذي نتج عن مركزية النص القرآني، نجده مجسَّدا في مصطلحات علمية من مثل السماع، القياس، الاستصحاب، وهذا ليس عيبا مثلما هو مسطر في مبادئ المصطلحية المعاصرة، من ضرورة عدم تشارك مفهومين في تسمية واحدة، ولو أن الأمر كذلك ما كان النحو العربي بعدها ليحقق كل تلك العلمية وأمورا أخرى كثيرة، أضف إلى هذا أن العلوم العربية آنذاك كانت تعمل كلها بمنهج الجهاز الاصطلاحي والمنظومة المفهومية، وهما أمران متكاملان كتكامل العلوم التي خرجت من رحم القرآن الكريم، ولذلك فنحن نجد كثيرا من الاشتراكات المصطلحية بين النحو والصرف مثلا، ولا نجد في ذلك ضررا، ثم إن المتمعّن في المصطلحات المشتركة بين العلوم اللغوية التراثية مثلا سيجد أنها تشكل بنفسها أيضا جهازا اصطلاحيا ومنظومة مفهومية متكاملة، سنجد مثلا مصطلحات الحذف، والتأويل، والتحويل، والتركيب، والقلب، والأصل، وغير ذلك كثير، نجدها في كل من النحو والصرف وفقه اللغة، وحتى في اللسانيات الحديثة، حتى إذا ما حاولنا التركيب فيما بينها أنتجت لنا جهازا اصطلاحيا متعالقامفهوميا يؤدي بعضه إلى بعض في شكل هرم مفهومي، ويوجد في قمة ذلك الهرم مصطلح جامع تتحقق فيه كل الدلالات، ونحسب أن يكون مصطلح التأويل هو القمة ههنا.

نؤكد كلامنا بخصوص الأنظمة المفهومية والأجهزة الاصطلاحية بقول عبد السلام المسدي: «ومصطلحات العلم أيا كان إنما هي نظام من الدوال مشتق من نظام دوال اللغة التي يتداوله بها أهله»[3] ولا شك أننا سنجد عددا غير قليل من المصطلحات اللغوية في التراث العربي التي تشاركت بين علمين وانتقلت بينهما، حمَّالة لمفهومين متغايرين، من دون أن تُسقِط ما علق بها من آثار الدلالة المعجمية، ومن دون أن تخلط أفهام المتلقين لها وفق ما اقترح من مبادئ المصطلحية المعاصرة، ومن ضرورة حمل المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، وتجنب تعدد الدلالات، نجد في إطار هذا مصطلحات متناصة بين علمي النحو والصرف في التراث العربي، أبرزها مصطلحات الحذف، والصلة، والصرف، وغيرها كثير، ليس هذا فقط، وإنما قد نجد تعددا مفهوميا لمصطلح واحد في العلم الواحد، ومثال ذلك مصطلح الصلة في النحو العربي، الذي استعمل وفق ثالوث مفهومي عند الكوفيين خاصة، وهي الزائد، وصلة الموصول، والصفة[4]، ومنه سنجد أن تعدد التسميات للمفهوم الواحد في التراث العربي، أو تعدد المفاهيم للتسمية الواحدة في علم واحد، أو في مجموعة من العلوم لم يكن مشكلة مصطلحية بتاتا، وفق ما يقول به المحدثون من المصطلحيين، ولعل السبب واضح جلي في ذلك، وهو أن مساحة تداول وتلقي هذه المصطلحات ستكون عند فئة متخصصة، سمتها أنها على يقين بخلفيات نشأة العلوم وتراتبيتها، وسياقات وضع المصطلح ومفاهيمه المزدوجة(إيجابا)، والسبب الثاني المتمثل في قيام العلوم العربية تحت لواء ما يعرف بالمنظومة، سواء في المباحث والمادة المعرفية، أو في المصطلحات، وذلك ابتداء بمركزية القرآن، والعلوم المقصودة بعده، ثم علوم الآلة العربية، أضف إلى ذلك موسوعية علماء العرب الذين ألفوا في عديد المجالات وكانوا على علم بما يمكن أن يسقط وظيفة أي جهاز مصطلحي لعلم من العلوم من عدمه، ولذلك لم تشكل هذه المصطلحات المشتركة بين العلوم مشكلة على أي علم نزلت فيه، حتى في العلوم التي كانت قاعدة أساسية لقيامها، كالنحو العربي مثلا.

في مقاربة أخرى،[5] تكتسب المصطلحية خاصية تفردية لا نجدها في كثير من العلوم، بل إنها الفاصل الأبرز بينها وبين المعجمية على اعتبار الاشتراك الأبرز بينهما، وهو اللغة، هذه اللغة نفسها التي تنظر إليها اللسانيات والمعجم بصفة أخص بمنظور الاكتساب عن طريق التواصل اللاإرادي وعن طريق الاحتكاك، بينما يقوم هذا الجانب في المصطلحية عن طريق القصدية والإرادة في التحكم في معجم

متخصص لحقل معرفي محدد سلفا، ولا مجال للاعتباطية في ذلك، تجدر الإشارة ههنا أن الاعتباطية ليست خاصة بنظام اللغة في معجمها العام، أو الخاص، إنها متعلقة بتعليمية أحد هذين الأمرين، ولا شك أن المعجم العام يبدأ محكوما بصفات من مثل العشوائية، والاعتباطية، واللانظامية، ثم ينتقل إلى مراحل أخرى أكثر تنظيما، وحينها بالضبط يمكننا القول أنه أصبح جزءا من النظام الخاص لحقل معرفي أو مجموعة من الحقول، إننا نقول هذا لنثبت أصلا أن المعجم المختص لا يمكنه التآلف مع كل هذه الصفات، حتى بغض النظر عن القصدية في التعلّم، ولذا فهو بأبسط تعبير مجبر على الجمع بين القصدية بادئ ذي بدء وبين النظام.

نقطة أخرى يمكنها أن تحدد بدقة ما هو للكلمة، وما هو مختص بالمصطلح، نقصد ههنا البنية التشكيلية لكل منهما والتي هي كالتالي:

ونحن نعلم أن المعجم العام قد نشأ أولا، نعلم أيضا أن الوِحدات الكلامية ما كان لها أن تتشكل إلا من خلال الجذور المعجمية التي هي متعددة المعاني، لا لشيء إلا لتمنح اللغة خاصية التفرع والتطور، ومن هنا كان المعنى متعددا، وكان قبل ذلك يختص بالكلمة، ولما تطور الأمر إلى تقسيم المعارف إلى حقول، صار أمر الكلمة إلى المصطلح، وصار أمر المعنى إلى المفهوم، لا نقول سيان هذه التقسيمات، ولكن نقول إن بعض الجزئيات مشتركة دائما بينها، ومن هنا اختصت الكلمة بالمعنى[6]، واختص المصطلح بالمفهوم، وقبله بالتصور، ولعل أكثر الأمور الفارقة ههنا هي أن الكلمة يتم الانتقال في تشكيلها وتكوينها وتعريفها وما إلى ذلك من طريق الدال، إلى طريق المدلول وصولا إلى المرجع، بينما يتم عكس ذلك بطريقة جد معقدة فيما يخص المصطلح، إذ يتم الانتقال من أمر التصور الذهني الأولي، إلى المفهوم الذي يقابل المدلول في علم اللغة المعجمي، وصولا إلى التسمية (المصطلح) الذي هو الدال في المعجمية، ولكل هذه الأمور التي أصدرت وتصدرها منظمة الإيزو، والمنظمات الأخرى، والمجامع اللغوية، ضوابط التقييس والتنميط، والتوحيد في وضع المصطلح، وتأليف التسميات الموحَّدة.[7]

هناك نقطة أخرى جد مهمة ينبغي الإشارة إليها حين محاولة التفريق بين الكلمات وبين الوحدات الاصطلاحية، وهي كالتالي:[8]

إن مظاهر التطور[9] عبر الأزمنة فيما يخص الدلالة أو المفهوم ليست من صميم المصطلحية، إنه يهتم فقط بتحقيق الوحدة المصطلحية على الصعيد الزمني، وفي هذا

الصدد وجب القول أن اللسانيات المقارنة والتاريخية قد اهتمت أيما اهتمام بمسائل التأثيل هذه، ولذلك عمدت إلى محاولة استخراج كل ما هو تطوري تاريخي، ولا يهتم علم مصطلح بهذا، إن علم المصطلح/ المصطلحية، تهتم باختصار بالبحث عن التسميات للمفاهيم المستحدثة.

إن الفكرة الأساس التي ينبغي أن يأخذ بها علماء المصطلحات في العالم العربي، ليست تلك القائمة على التفريق بين الكلمة وبين المصطلح، على اعتبار تفريعات علمية سابقة، وخلفيات معرفية تستبق الفصل في القضية، إن اللازم ههنا هو الحكم من خلال المعطيات العلمية التي قدمها/ سيقدمها علم المصطلح باعتباره مستحدثا، ذلك أنه لم يزل في الطريق نحو صناعة مبادئ نظرية، وتطبيقات عملية، ولذلك لا طائل من طرح إشكالية الفصل بين الكلمة والمصطلح، حتى أن علماء المصطلحات ما فتئوا يتساءلون عن جدوى طرح تساؤلات من مثل: «لِمَ ينبغي هكذا أن نرى في المصطلح والكلمة وحدتين متضادتين؟ وما الجدوى من هذا التمييز؟ وبماذا يسهم في عملية فهم المجال المصطلحي عموما والمجالات الخاصة؟»[10]

نقطة مهمة أخرى وجب الإشارة إليها، وهي ما يمكن التعبير عنه بـ"خلو معنى المصطلحات من العنصر الدلالي" إنه وفق التحليل الذي نتبناه يتبين لنا أن المصطلح ناشئ عن وِحدات كلامية، وهذه الأخير لا تنفك عن المعنى، ثم إن المجاز metaphor، هو أحد أهم الركائز التي قامت عليها اللغات أولا، والعربية بالخصوص، وهي أيضا الآلية الأولى بعد التراث-إن اعتبرنا أن التراث آلية حقا- في مجال صناعة المصطلحات وفق ما أقرته منهجيات وضع المصطلح[11]، والقول بالمجاز ههنا، هو قول بتلك المشابهة التي فرضها علماء الدلالة على عملية الانتقال في ارتجال الكلمات، والتسميات، والاصطلاحات، أي المشابهة حين نقل اللفظ من معنى لآخر، وهنا لما كانت المصطلحات صيغا مطورة عن الوِحدات الكلامية، وجب أن نستحضر هذه المشابهة، ووجب أن نستحضر أيضا مرور شيء من الدلالة عبر ذلك الخط الرابط بين الكلمة التي ستصبح مصطلحا[12] ، وفي إطار هذا يضطلع علم المصطلحات النظري إلى محاولة ضبط مبادئ علمية عالمية للمصطلح، ويمكن أن نحصرها في مصطلحين اثنين هما: السِّمة characteristic، والتَّصور concept، والتصور منوط بأن يصير عالميا، ذلك أنه لا يحتمل حدود القومية، بحكم حالته المؤقتة، وبحكم سريانه نحو حالة يُفترض أنها ثابتة تسمى "المفهوم"، وهذا الثبوت هو

ما يحتّم أن يكون المصطلح عالميا بمفهومه وتصوره وسمته، ذلك أن الحقول المعرفية واحدة موحدة في كل الثقافات، ثم إنَّ السمة والدقائق المفهومية التي يختص بها كل مصطلح، والتي يجب أن تكون عالمية، هي التي تحدد أولا وأخيرا مدى نجاعة الترجمة في علم المصطلحات، وهذا أمر قلَّما ينتبه إليه المترجمون والمصطلحيون.

الأمر الآخر المنبثق عن تحديد السمات هذا، هو إقامة فضاءات المعاني في المصطلحيات مثلما يُشتغل عليه في المعجمية، وهذا أمر لا بد منه من أجل «إنشاء المصطلحات المعادِلة بين اللغات، ولا تمتزج هذه الفضاءات بالضرورة مع التصورات والمدلولات، بل إنها بالأحرى عبارة عن مدلولات، أو مفاهيم، خاصة باللغات الاصطناعية»[13]

خاتمة:

خلُص البحث إلى مجموعة من النتائج التي نراها مهمة، على المستوى ألأكاديمي أولا، ثم من الناحية العلمية لدى كل الهيئات المتخصصة في مجال المصطلحيات والترجمة عموما، وذلك استنادا إلى ما يلي:

- لا يُفرق بين الكلمة والمصطلح على أنهما وحدتان متضادتان، تختلفان أساسا من حيثُ التشكيل، والمقصد، والغاية.
- تختص الكلمة بالمعنى، ويختص المصطلح بالمفهوم والتصور، ولم يكُ هذا مدعاة إلى خلو كل منهما من عناصر المعنى والمفهوم مجتمعين.
- المجاز آلية مهمة في صناعة المصطلح أولا، وفي الكشف عن حقولها وفضاءاتها الدلالية والمفهومية، وصولا إلى اعتباره آلية فاعلة في دقة وصحة الترجمة.
- عالميةُ المصطلح قانون لا نقاش فيه، وجب أن تسنَّه الهيئات الفاعلة في المجال، ذلك أن النظريات لا تنتقل من ثقافة إلى أخرى إلاَّ باعتبار السمات والمفاهيم والخصوصيات التي يُحمَّل بها كل جهاز اصطلاحي، وكل منظومة مفهومية، والترجمة ستقف عاجزة كل العجز عن استيفاء المفاهيم بكل جوانبها إن هي لم تنتبه لهكذا أمر.

إنَّا نقترح ختاما أن تُعمَّمَ مبادئ وأسس المصطلحية المعاصرة على كل الهيئات الفاعلة في المجال، ذلك أن المصطلحيون، والمعجميون، واللسانيون، والمترجمون، وعلماء الحقول العلمية التجريبية، والإنسانية، والمخترعون، كل أولئك يملكون حق

صناعة المصطلح وتوليده، إضافة إلى ما تفعله المجامع اللغوية والهيئات الأخرى، ولهذا فإن السير في مضمار تحقيق مصطلحية عالمية، وترجمة لا تخطأ المفاهيم والمعاني يتطلب هذا.

قائمة المراجع:

[1]الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 30.

[2] ينظر: هنري بيجوان، فيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ديسمبر 2009، ص 27.

[3]المرجع نفسه، ص 57.

[4] ينظر في هذا الصدد: الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج5، ص 86، وابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص64، والفراء، معاني القرآن، ج1، ص 21، ومن المحدثين، يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، من النشأة إلى الاستقرار، ص 46.

[5] ينظر: هنري بيجوان ، فيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات- مرجع سابق، ص 45.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص 47.

[7] ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

[8] ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

[9]ينظر:سمير شريف استيتية، اللسانيات –المجال، الوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2005، ص 575.

[10] هنري بيجوان، فيليب تواورن- مرجع سابق،ص 26.

[11]ينظر: أحمد شفيق الخطيب، ملاحظات وأفكار حول: ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، العدد ،24ص ،113- 123ومحمد علي الزركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، ،1998ص.

[12] هنري بيجوان، فيليب تواورن- مرجع سابق، ص 28.

[13]المرجع نفسه، ص 28.